تلغه اولى وعلى هذا فكان الاولى جمع هذه مع الثالثة بان يعطف قوله
والحمل يجوز حاج على الركوب كما يؤخذ من ح ل حيث قال الاولى جمع هذه مع
الثالثة فالايجار لحمل يجوز حاج كالايجار للركوب وفى معنى ذلك اى حمل
يجوز الزجاج وقوله ان يكون الخ اى فيشترط ذكر جنس الدابة وصفتها
اذا كان فى الطريق وحل وطين ولو كان المحمول غير يجوز حاج ولو اخر الثالثة
هذا بعد قوله اما الحمل غيره فلا يشترط بان يقول بعده الا ان يكون بالطريق
وحل لكان اولى بخلاف ما مر اى فانه يشترط ذكر جنس الدابة وصفتها
وانما لم يشترطوا فى المحمول النوض لسير الدابة مع اختلاف الغرض به سرعة
وابطاءً من القافلة لان المنازل يعلمهم والعادة بينة والضعف فى الدابة غير
ش م ر لان المقصود هنا تحصيل المتاع منه يوخذ منه انه لو استاجر لينقل
احمالا فى البحر من السويس الى جدة مثلا لا يشترط تعيين السفينة التى يحمل
فيها للعلة المذكورة لكن ينبغى ان يحمله فى سفينته تأمل عزيزى يحمل مثل
ذلك ع ش على م ر وتصح الاجارة لحضانة من لحضن بكسر الحاء
وهو من الابط الى الكشح لان الحاضنة تضمه اليه ش م ر قال سم وجه
صحة الاجارة على الحضانة انها نوع خدمة واما الارضاع فدليله الآتى
الشريعة ولا يقدر ذلك اى المذكور من الارضاع والحضانة
وقوله بالحمل الخ وهو الرضيع والمحضون وهو مشكل لان الرضيع يجب
تعيينه كما فى الشرح الا ان يقال معنى قوله ولا يقدر ذلك بالحمل الخ
انه لا يكتفى فى الحضانة والارضاع بالحمل فقط اى بتعيين الرضيع
بل لا بد من تعيينه والزمن كما جرى لك فى ارضاع هذا الطفل سنة
تامل سقا وقال بعضهم انظر بأى المراد بقوله الرضيع والمعنى عليه
ما المراد بالحمل فانه ان كان هو الرضيع فقد نص على وجوب تعيينه
او البيت الذى يرضع فيه فكذلك واجاب بعضهم بان المراد
بالرضيع والمعنى لا يكتفى فيه بتقدير الرضيع فقط بل لا بد من
التقدير بالزمن ايضا وفيه انه تلزم الجمع بين الزمن ومحل العمل
وهو مشكل الا ان يقال ما استثنا هذه المسئلة فتامل وجب
تعيين الرضيع بالرؤية وكذا بالوصف على المعتمد وسواء كان ارضاعا

او

او عيره ولو كلما مر وسواء فى الارضاع للبا او عيره وسواء وقع
الاستيجار منها او من زوجها اى باذنها فى المرضعة الصغيرة ولو دون
شبع او الكبيرة والمرئى والغنى والذكر والمسلمة والكافرة والحرة والامة
والامة وسواء وقع الاستيجار منها او من زوجها اى باذنها او سيدها ولو
ارضعته لبن غيرها كجاريتها او اجنبية فان كان فى اجارة الذمة استقر
الاجرة او العين فلا وتكلفها المرضعة تناول ما يزيد اللبن او يصلحه
وترك ما يضر ولو وطئ حليلها واذا امتنعت او تغير لبنها او نقص شبع
الخيار للمستاجر قال على الجلال ومثله ش م ر قال ع ش عليه قوله وترك
ما يضر كوطئ حليل وهل تصير ناشزة بذلك فيه نظر والاقرب الاول
ويعرف بينه وعادته ان الاذن لها فى ذلك اسقط عنها الاثم فقط واذا
حرم عليه الوطئ هل تمنعه منه وان خاف العنت لما فيه من الضرر بالولد
المؤدى الى قتله فيجوز له نكاح الامة ح ل ما فيه نظر والاقرب الاول
وعادته ان الاذن لها فى ذلك اسقط عنها الاثم فقط واذا ويعرف بين حرمة الوطئ
هنا مع خوف العنت وجوازه فى الحيض لذلك بان الحرمة فى الحيض لحق
الله وهنا لحق ادمى فلا يجوز تفويته على صاحبه لان الضرر لم يزل
بالمرة ش ضبط قسط الارضاع وطريق التقسيط ان تعتبر نسبة
الارضاع وطريق التقسيط ان تعتبر اجرة مثل الارضاع لمجموع اجرتى
الحضانة والارضاع ويوخذ مثل اجرة نسبة الارضاع لمجموع الاجرتين من
المسمى ع ش ولو اتت بالابن من محل اخر ولم يتضرر الولد به جاز خ ط س ل

والحضانة الكبرى ذكر هذا هنا استطراد ومحله باب الحضانة الاتى
تربيته صبى ليس جامعا لعدم شموله للمجنون واجيب بانه انما اقتصر
على الصبى جريا على الغالب اى جنسه ظ صنيعه هنا ان هذا التاويل
متعين لصدقه بالاناث وقدم فى باب الصلاة تغيير الصبى بهما من غير تاويل
بالجنس وهو ما صرح به الم سعودى وقال الشوبرى انه من اسرار اللغة
ودهنه وكحله بفتح اولهما وعبر بالمصادر فى ذلك اشارة الى ان المراد
الافعال واما الاعيان كالدهن والكحل بضم اوله فيها فعلى الولى وان
جرت العادة بفعل الخادم ح وقال خ ط تعتبر العادة كما فى حبر الناسخ ه ف ل على الجلال

Copy... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)